الحالة المحوجة الى الربط لانها الزم وجهة كونها حالا عارضة ع ق وكل من
الضمير والواو الخ واختلف في ايهما اقوى في الربط فقيل الواو لانها موضوعة
لذلك اذ هي في اصلها للجمع كما قيل ان اصل هذه الواو الحالية هي العاطفة
وقيل الضمير لدلالته على المربوط به واليه اشار بقوله والاصل الخ ع ف
والاصل الى الكثير ع ق الى زيادة ارتباط فيعدل عنه الى الواو
لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يؤيد ان
كون الضمير هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا ان يلتزم ان كثرة المواقع
لا تدل على تأكد الربط على انا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد الارتباط
ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل
الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك تحت صحة وجودها مع الخ فيشكل
الامر بالنسبة الى الجمل التي تجب فيها الواو والتي تجب فيها الضمير لان الصواب
ثم اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بان يقال ان احتيج الى تأكد الربط جيء
بالواو مطلقا والا فلا مطلق وهم لا يقولون ذلك وايضا قد يحتاج الى مزيد
ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لغرض وجود الضمير وهذا
قد يجاب عنه بان المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها
او مع الضمير الا للحاجة الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة ان
بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون بعض لذاتها فمعلوم ان التي فيها الضمير ادنى
من التي لا ضمير فيها فتتعين لهذه الحاجة فحينئذ يكون صواب العبارة ان يقال الخ
وجد الضمير فقط والا عدل الى الواو ويرد عليه ان يقال ما من جملة الا ويمكن
تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا محل للواو
على هذا وايضا يبطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تامل
في هذا المقام اهـ ع ق وقوله فتتعين لهذه الحاجة لعل المراد فتتعين التي لا ضمير
فيها ان تكون محلا لهذه الحاجة تامل ودخل ع ف على قوله لمم فالجملة الخ بقوله
ثم اشار الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم ان
ذلك يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجملة الخ اهـ
وسيأتي عند قول المصنف لانه الاصل الخ كلام يتعلق بذلك اهـ عمنع ق وعبارة
بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو

وحدها

وجودها بدون مسيس حاجة اهـ وفي سم نحو ذلك وفي بش ما نصه قوله ما لم تمس
حاجة الخ يشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم انها ابدا تمس الحاجة فيها الى الزيادة
وبمواضع وجوب الضمير اذ يلزم انها ابدا لا تمس الحاجة فيها الى الزيادة واثبات
ذلك فيها مشكل اهـ وفي سم ايضا ذلك في الحال المفردة ظاهر لان الحال
المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تفتقر الى ربط لانها دالة على صاحبها
بالوضع فالضمير فيها ادى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق
والخبر والنعت اي وان كانا جملتين فالجملة ان خلت الخ اي لفظا وتقديرا
ع ق وجب فيها الواو اي لفظا او تقديرا كما في قول الشاعر يصف غايصا
لطلب اللؤلؤ

انتصف النهار وهو غايص وصاحبه لا يدري ما حاله
نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري

فالواو مقدرة اي والماء غامره لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو
وبالضمير بحيث لا واو ولا ضمير يقدر احدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص
مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير
الماء غامره فيه اهـ ولا يخفى ان كون الضمير هو الاصل هنا ليس متفقا عليه
لان الجملة في البيت اسمية وسيجيء عن عبد القاهر انه لا يجوز تجردها عن
الواو الا بضرب من التاويل فروعي مذهبه وهل يصح ان يورد نظير هذا
على تقدير خصوص الضمير في نحو مررت بالبر قفيز بدرهم اي قفيز منه
افاده بش ان اي جملة الخ عبارة المطول ان اي جملة يجوز ان تقع حالا
بالواو اهـ ومنها يعلم مرجع اسم الاشارة هنا وكتب ايضا قوله ان اي في بعض
النسخ حذف ان وهي اوضح والمعنى صواب هذا الاستفهام تدبر وكل
جملة لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جملة
خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجملة الخالية عن الضمير
ما يصح ان يقع حالا ومنها ما لا يصح اشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اهـ ع ق
ثم قال وكان يكفيه عن هذا التطويل والتعقيد اي بقوله وكل الخ ان يقول
وورود الجملة حالا بالواو وحده جائز الا في كذا وكذا ع ق بان يكون فاعلا
كقول النحاة زيد وزيد اسم يصح ان يجيء منه الحال فاذا اتيت بجملة خلت عن

Copyright King Saud University